جامعة قاصدي مرباح -ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم المالية والمحاسبية:

التخصص: ماستر مالية وبنوك

بـــــعـــنـــــوان:

قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية بإستخدام مغلف البيانات

من إعداد الطلبة
بخديجة عبد الحفيظ
بن طرفة مروان

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2022/09/15

الأستاذ خويلدات صالح	أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيس ومناقشا
الأستاذ شماخي بوبكر	أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرف ومقررا
الأستاذ بوضياف عبد الباقي	أستاذ جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا وممتحنا

السنة الجامعية: 2022 / 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــداء

الحمد لله والشكر لله وحده لا شريك له حمدا كثيرا طيبا

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام (أمي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه.

صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته (والدي العزيز).

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور المشرف بوبكر شماخي على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمه

ساهمت في اطراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة كما نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنه مناقشه الموقرة دون نسيان كل

الأساتذة والمعلمين في الطور الدراسي.

إلى أصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون وفي أصعدة كثيرة.

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

إهـــــــــــداء

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي الهمنه الصحة والعافية والعزيمة،

فالحمد لله حمدا كثيرا،

إلى والداي الأعزاء أمي العزيزة التي علمتني العطاء

إلى من كان له وجه طيب وأعمال صالحة (أبي العزيز).

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي و كان لهم الدور الأكبر في مُساندتي

إلى أصدقائي وكل من وقف بجانبي وساعدني في كل ما لديهم في العديد من المجالات.

أقدم لكم هذا البحث وآمل أن يرضيكم.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	I.
شكر و عرفان	II.
ملخص	III.
الفهرس	IV.
قائمة الأشكال	V.
قائمة الجداول	VI.
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: مفهوم الكفاءة البنكية ودراسات سابقة	13
تمهيد :	14
المبحث الأول: الإطار النظري للكفاءة وتحليل مغلف البيانات DEA	15
المبحث الثاني: دراسات سابقة حول الموضوع	17
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني : دراسة تطبيقية لقياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية AGB-BNA-BEA خلال السنوات 2018 -2019-2020 باستعمال مغلف البيانات DEA	57
خاتمة	67
قائمة المراجع	71

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1: العلاقة بين مدخلات و مخرجات البنك.	08
الشكل رقم 2 : أثر عدم الكفاءة التقنية على معدل التكاليف	11
الشكل رقم 3: الكفاءة التقنية لمنتج واحد	12
الشكل 4: يوضح حالة التطويق بالتوجه المخرجي	
الشكل رقم 5 : نموذج CCR بالتوجه المدخلي	
الشكل رقم 6 : نموذج CCR بالتوجه المخرجي	
الشكل رقم 7 النموذج الرياضي لأسلوبDEA	
الشكل رقم 8 عوائد الحجم ونماذج DEA	

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول 1 يوضح القروض والودائع مع الناتج البنكي الصافي	**25**
جدول (2–1): يوضح مؤشرات الكفاءة النسبية للبنوك بالتوجه المدخلي خلال السنوات الثلاثة	**25**
جدول(2–2): يوضح القيم المستهدفة للبنك AGB خلال السنوات الثلاث	**26**
جدول(2–3): يوضح القيم المستهدفة للبنك BNA خلال السنوات الثلاث	**26**
جدول(2–4): يوضح القيم المستهدفة للبنك BEA خلال السنوات الثلاث	**27**
جدول (3–1): يوضح مؤشرات الكفاءة النسبية للبنوك بالتوجه المخرجي خلال السنوات الثلاثة	**27**
جدول(3–2): يوضح القيم المستهدفة للبنك AGB خلال السنوات الثلاث	**28**
جدول(3–3): يوضح القيم المستهدفة للبنك BNA خلال السنوات الثلاث	**29**
جدول(3–4): يوضح القيم المستهدفة للبنك BEA خلال السنوات الثلاث	**29**

الملخص باللغة العربية :

تهدف هذه الدراسة لقياس الكفاءة النسبية للبنوك التجارية في الجزائر، بدايةً بطرح الإشكالية وهي: – هل تحقق البنوك التجارية الجزائرية (AGB – BNA – BEA) كفاءة نسبية خلال فترة الدراسة من 2018 الى 2020؟ و لتحقيق هذا الهدف طبقنا أسلوب تحليل مغلف البيانات، حيث تمت الدراسة باستخدام البنوك الثلاثة (AGB – BNA – BEA) خلال السنوات الثلاث 2018-2019-2020 ، الودائع والقروض كمدخلات والناتج البنكي الصافي كمخرج واحد ، باستعمال تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA حيث قمنا بقياس الكفاءة الكلية وذلك باعتماد على نموذج CRS ، و في الأخير تحصلنا على نتائج أن هناك تذبذب في تحقيق الكفاءة حيث كل سنة يحقق فيها أحد البنوك الكفاءة و مدى درجة كفاءة البنك التجاري في تغطية موارده ضعيف ولا يتمتع بكفاءة عالية في تغطية موارده.

الكلمات المفتاحية: تحليل مغلف البيانات، البنك التجاري الجزائري، الكفاءة النسبية.

الملخص باللغة الإنجلزية :

This study aims to measure the relative efficiency of commercial banks in Algeria, starting by posing the problem, which is represented in: - Did the Algerian commercial banks (AGB - BNA - BEA) achieve relative efficiency during the study period from 2018 to 2020? To achieve this goal, we applied the data envelope analysis method, where the study was conducted using the three banks (AGB - BNA - BEA) during the three years 2018-2019-2020, and deposits and loans were used as inputs and the net bank output as one output, using the DEA technique. We measured the total efficiency, based on the CRS model, and in the end, we got results that there is fluctuation in achieving efficiency, as each year in which a bank achieves efficiency, and the degree of efficiency of the commercial bank in covering its resources is weak and does not have à high efficience in Cove ring its ressources.

Keywords: **data envelope analysis**, **Commercial Bank of Algeria**, **relative efficiency**.

مقدمة

لقد شهد الاقتصاد العالمي العديد من التحولات في إطار ما يسمي بالعولمة الاقتصادية، والتي بنيت على أساس التحرر المالي من خلال رفع القيود وتحرير حركة السلع ورؤوس الأموال، كما ساهم التقدم التكنولوجي الكبير للمعلومات والاتصال في هذا التحول، ففي ظل تحرير الأسواق ازدادت حدة المنافسة بدخول قوى تنافسية كبرى، انعكست هذه التغيرات على الساحة الاقتصادية ، وباعتبار أن البنوك عصب الاقتصاد ، فقد تأثرت بشكل كبير تبعا لهذه المتغيرات، حيث تمثلت أهم مظاهرها في الاتجاه نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود. في ظل التطورات في المجال الاقتصادي أصبحت البنوك في وضع يحتم عليها مواكبة هذه التطورات والاستفادة من المزايا كالمنتجات المالية الجديدة المبتكرة وتكنولوجيا المعلومات مع التركيز على كفاءة الأداء، إذ أن قدرة البنك على تخصيص موارد بكفاءة عالية ليحافظ على بقائه واستمراره و القدرة على المنافسة وسط الأسواق .

يعتبر قياس كفاءة البنوك والعمل على مراقبة نشاطها أمر ضروري في ظل المخاطر والتغيرات، فقياس كفاءة هذه الأخيرة يمكن من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، ومحاولة تصحيح الانحرافات وتدارك الأوضاع قبل فوات الأوان. في ظل التحديات التي طرأت على المجال المصرفي الدولي، تبنت العديد من الدول جملة من الإصلاحات وقد كانت الجزائر من الدول السباقة في ذلك، بحيث يعتبر تقييم كفاءة البنوك في الجزائر و بالاعتماد على أسلوب تحليلي أنسب للبيانات عملية ضرورية جدا لما يشهده القطاع من تحولات انطلاقا من قانون النقد والقرض، وما تبعه من تعليمات قانونية تنظيمية ، وفي ظل ما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي لهذا البحث فيما يلي :

اشكالية رئيسية:

- **هل تحقق البنوك التجارية الجزائرية (AGB – BNA – BEA) كفاءة نسبية خلال فترة الدراسة من 2018 الى 2020؟**

اشكاليات فرعية:

- **هل تحقق البنوك التجارية كفاءة نسبية في المدخلات والمخرجات؟**
- **ما مدى درجة كفاءة البنك التجاري في تغطية موارده؟**

فرضيات :

- تحقق البنوك التجارية كفاءة نسبية في المدخلات والمخرجات.
- لا يتمتع البنك التجاري الجزائري بكفاءة عالية في تغطية موارده.

*الأدبيات النظرية للدراسة:

1- الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية:

هي الاستغلال الأمثل للمواد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن البنك في تحقيق إدارة مثلى لمحمل التدفقات والمعاملات المالية ، وهنا لزم توفر جهاز رقابي فعال بالإضافة لإدارة تتسم بالتنظيم المحكم وتقسيم المهام المحدد وفق جداول و على كل مستويات البنك ، فالإدارة الرشيدة تعمل على الربط الأمثل بين مدخلات البنك ومخرجاته وعليه فالكفاءة التشغيلية تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتوفير الحد الأقصى من الخدمات المالية والمصرفية في ضل بيئة تتميز باشتداد المنافسة، وهنا يظهر مصطلح الإدارة بالكفاءات و الأهداف بغية الوصول وتحقيق الاستراتيجيات المسطرة لمجلس الإدارة كما وتتأثر كفاءة البنك بنظم الحوافز المطبق و مدى تطور التكنولوجيا المستعملة والمهارات الإدارية المتوفرة وسياسة الأجور ...الخ ، وبالتالي فإن ارتفاع درجات الكفاءة في البنك يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر ، ففعالية العوامل البشرية و الإدارية تساهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية و تخفيف الأكفاء في التسيير. [1]

2- مفهوم التحليل باستخدام مغلف البيانات:

بعد التطور الذي شهده العالم عرف قياس الكفاءة تطورا ملحوظا فقد قدم Charnels وزملاءه من تحديد أسس وقواعد التحليل التغليفِ للبيانات بحيث تقسم الفكرة إلى قياس الكفاءة على مستويين من ناحية الكفاءة التقنية الصافية والأخرى كفاءة الحجم، وأسلوب مغلف البيانات تقنية غير معلميه تستخدم تقنية البرمجة الخطية لاختبار نشاط بنك مقارنة ببنك آخر من نفس العينة أي تقدم لنا أفضل تطبيق لمستوى تكنولوجي لكلا البنكين.[2]

3- مفهوم السيولة:

[1]-شريفة جعدي، 2014 **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية**- دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة(2006-2012)، ورقلة، الجزائر: اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح،ص19.

[2]- فلاح حسن الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك –مدخل كمي واستراتيجي معاصر** .عمان، الأردن: دار وائل للنشر2006 ،ص63

ويقصدها بها النقدية، أما معناها التقني فهي مدى قابلية تحويل الأصل إلى نقد بسرعة وبدون خسائر، حيث الهدف من الاحتفاظ بالأصل سائلا هو وجود إمكانية مواجهة الالتزامات التي قد تطرأ أو المتوقع حدوثها "، أما في البنك فهي تعني الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع التعاملات المالية ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتفق عليها وتحقيق التوليفة من حيث توفير الأموال للائتمان من ناحية وتلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع.[3]

مبررات إختيار الموضوع :

أهم الأسباب التي أدت لاختيار الموضوع ما يلي :

-تخصصنا في مجال المالية والبنوك في الماستر، وسعينا لإكمال البحث في هذا في المجال؛

-أهمية الكفاءة والدور المهم الذي تلعبه في رفع أداء الأنظمة المصرفية، وإيجاد الطرق للنهوض بالاقتصاديات ؛

-قلة الدراسات التي تتناول موضوع الكفاءة النسبية في البنوك بحيث لا يزال بحاجة إلى المزيد من الدراسات و التعمق لكونه موضوع واسع ؛

-معرفة مدى كفاءة البنوك الجزائرية في ظل الوضعية الجديدة من تطورات علمية متسارعة، وفتح المجال لاستثمار البنوك الخاصة الأجنبية؛

أهداف الدراسة :

يمكن حصر أهداف البحث، فيما يلي :

- يساعد قياس كفاءة البنك؛
- إدارة مخاطر السيولة ومعرفة الانحرافات ما بين ما تم تحقيقه وما هو مقدر، حيث تساهم مباشرة في تجنب المشاكل والأزمات التي قد تحدث؛

⇦ يسمح قياس كفاءة البنك بتجنب الوقوع في مخاطر تعارض الأهداف خاصة بين البنك وفروعه .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية البحث في:

تلعب درجة كفاءة البنك في إدارته لموارده الدور المهم في كسبه لعديد الزبائن؛

تساهم كفاءة البنك من الرفع من مستوى الخدمات المقدمة؛

[3]-**نفس المرجع**،ص21.

تعطي قوة و إمكانيات البنوك السيولة والأمان للزبائن، مما يعزز مكانتها وجذب لمختلف المتعاملين ؛

حدود الدراسة :

من أجل دراسة الموضوع حددنا مجال دراستنا:

أ–حدود مكانية: البنوك التجارية.

ب–حدود زمانية : من 2015 إلى 2018.

منهجية الدراسة :

من أجل معالجة موضوع بحثنا اعتمدنا في شقه النظري المنهج الوصفي ، حيث يتم استعراض مفهوم الكفاءة البنكية و أنواعها، والعوامل المؤثرة فيها، ثم تطرقنا إلى أسلوب التحليل التطويقي للبيانات و نماذجه، أما الشق التطبيقي فكان بإعتماد أسلوب دراسة حالة البنوك (AGB – BNA – BEA) خلال السنوات الثلاثة 2018-2019-2020 ، ثم فيه تقديم البنوك محل الدراسة و تحليل المؤشرات و النسب وصولا لتقديم نتائج الدراسة .

صعوبة الدراسة:

- سرية عمل البنوك و صعوبة الحصول على المعلومات الكافية منه .
- قلة المراجع التي تناولت هذا الموضوع بشكل واضح.
- ظرف الحظر و الذي كان عائقا للتنقل و حتى في إستقبال المؤسسات لنا .

الفصل الأول: مفهوم الكفاءة البنكية ودراسات سابقة

المبحث الأول: الإطار النظري للكفاءة وتحليل مغلف البيانات

المبحث الثاني: دراسات سابقة حول الموضوع

تمهيد:

يعتبر موضوع الكفاءة من المواضيع التي عولجت بكثرة خلال السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لأهميتها على مستوى الاقتصاد، وساهم في ذلك التغيرات الكثيرة التي شهدها العالم في مجال الاقتصاد والمال، مما أدت إلى الطلب المتزايد على الخدمات المالية، فانفتح العالم على بعضه البعض فزادت حدة المنافسة بالكثير من المنظمات وتركيزها على تحسين كفاءتها، وسنتطرق خلال هذا الفصل لتحديد مفهوم الكفاءة وضبط مفاهيمها وتعرف على الطريقة المستخدمة للتحليل في مبحث إضافة الى دراسات سابقة حول الموضوع.

المبحث الأول: الإطار النظري للكفاءة وتحليل مغلف البيانات DEA:

المطلب الأول : مفهوم الكفاءة البنكية:

إن بعض البنوك أفضل من غيرها، و يرجع ذلك في الأساس إلى نوعية تنظيمها مما يمكنها من تحسين إدارة التدفقات و المعاملات المالية، هذه البنوك كفؤة" تقنيا "لسيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية، مما يخولها تقديم الحد الأقصى من هذه الخدمات بالاعتماد على مستوى معين من الموارد، إلى جانب هذه الكفاءة التقنية المتمثلة في الكيفية المثلى في الربط بين الموارد و المخرجات من الخدمات المالية فإنه يمكن اعتبار جانب إضافي يشير إلى معرفة أسعار الموارد.

الفرع الأول: تعريف الكفاءة البنكية:

تعرف الكفاءة البنكية على أنها: " نتاج للكفاءة التقنية و الكفاءة الاقتصادية، حيث يمكن لبنك معين أن يتصف بالكفاءة التقنية في حين يشكو من تدهور كفاءته الاقتصادية، في ظل عدم إلمامه بالسوق و قلة فهمه للمخاطر أو عدم اعتماده تسعيرة مناسبة، و في المقابل يمكن لبنك كفؤ اقتصاديا أن يتعثر تقنيا لاعتماده على تقنية مرّ عليها الزمن مم آ يشكل هدر ا لجزء من الموارد، من هنا يمكن الاستفادة من بعض الأوضاع الملائمة التي يكون عليها السوق خاصة المتعلقة بالحد الأدنى من المنافسة[4]."

و بالتالي فإن الكفاءة البنكية تتمثل في" اختيار تركيبة المدخلات الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية(المخرجات)[5]"، و عليه فإن مثل تلك البنوك ذات الكفاءة الاقتصادية أو التخصيصية تتمكن من مجابهة القيود و المتغيرات المرافقة لتغير الأسعار و اشتداد المنافسة .

كما تعرف الكفاءة البنكية من حيث الاستغلال الأمثل للموارد على أنها" :العلاقة بين مدخلات البنك و مخرجاته بحيث إذا زادت المخرجات باستخدام نفس القدر من المدخلات أو تحقيق نفس القدر من المخرجات باستخدام مدخلات أقل أو تم تقديم مخرجات أكبر بأقل قدر ممكن من المدخلات، فإن ذلك دليل على ارتفاع مؤشر الكفاءة" [6] ، و يتضح ذلك أكثر من خلال الشكل 01: الذي يوضح العلاقة بين مدخلات و مخرجات البنك التجاري على النحو التالي:

---

[4]- وليد عبد مولاه، **كفاءة البنوك العربية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية ،العدد 104 - ، 2011 ،السنة العاشرة، ص. 03

[5]- طارق طه، **إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية**، دار الكتب، الإسكندرية، مصر، 2000 ، ص12.

[6]-محمد الجموعي قريشي، **قياس الكفاءة الإقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية و ميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)**اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006،ص08 .

الشكل رقم 01: العلاقة بين مدخلات و مخرجات البنك.

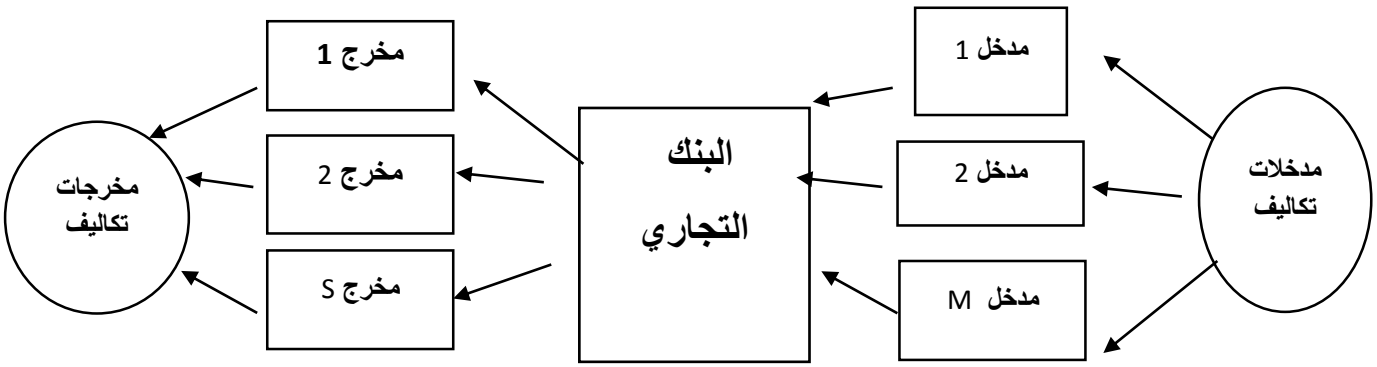

المرجع :أحمد حسين بتال، **المرجع السابق**، ص. 05

من الشكل01:

نجد أن البنك يستخدم موارد بشرية و مادية(مدخلاتM) و من ثم فهو يقوم ببعض العمليات لتحويل المدخلات إلى خدمات و أنشطة تقدم لأفراد المجتمع(مخرجاتS) [7]

و بالتالي فالكفاءة البنكية بشكل عام هي تعبير عن مدى نجاح البنك في تحقيق أعظم مستوى من الإنتاج عند مستوى معين من التكنولوجيا و الموارد المتاحة في ظل اشتداد المنافسة في عصر العولمة إذ أن البنوك الكفؤة فقط يمكنها البقاء في السوق.[8]

الفرع الثاني: استنتاج من التعريفات السابقة التعريفات:

من خلال ما سبق نلاحظ أن مفهوم الكفاءة البنكية له معنى واسع ولا يمكن حصره في نطاق ضيقو بالتالي يمكننا الاعتماد على تعريف الكفاءة لوضع إطار تقاس به الكفاءة البنكية و يتضمن هذا التعريف "يكون البنك كفؤ إذا استطاع توجيه موارده الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، بأقل قدر ممكن من الهدر أي قدرته على التحكم الناجح في طاقاته المادية و البشرية هذا من جهة، و تحقيقه للحجم الأمثل و عرضه لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى" [9].

[7]- فيصل شياد، **قياس تغيرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مالمكويست**، دراسة حالة البنوك الإسلامية خلال الفترة : 2003، 2009 دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 18 ، العدد 2 ،ص158 .

[8]- رايس حدة، فاطمة الزهرة نوي، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية**، دراسة حالة البنوك الجزائرية) 2004 2008 ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد 26 ، المجلد الأول، فلسطين 2009 ، ص. 61

[9]- عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، **مرجع سابق**، ص135 .

و بتحليلنا لهذا التعريف نجد أن الكفاءة البنكية تشمل عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية : [10]

-الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف و هو ما يسمى بكفاءة التكاليف .

-الكفاءة في تنويع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل و يطلق عليها بكفاءة الحجم .

-الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط و يعرف هذا النوع من الكفاءة بكفاءة النطاق.

المطلب الثاني :أنواع الكفاءة البنكية :

إضافة إلى الكفاءة الإنتاجية يهتم الاقتصاديون في دراسة الكفاءة البنكية بنوعين آخرين من الكفاءة و هما: (كفاءة وفورات الحجم) Economies Of S cale Efficiency (كفاءة وفورات النطاق) (Economies Of Scope Efficiency، بالإضافة إلى" الكفاءة إكس "و هو ما سنتطرق له بالتفصيل.

الفرع الأول :كفاءة الإنتاجية البنكية.

إن النظرية الاقتصادية للبنوك تقوم على أن الإنتاج يحدث في بيئة يحاول فيها المسيرون تحقيق أقصى ربح ممكن و ذلك من خلال تكثيف العمل بأسلوب أكثر كفاءة، حيث يشير النموذج التنافسي إلى أن البنك الذي يحقق الخسائر هو الذي يفشل في القيام بذلك، مما يعكس مدى ضعفه في السوق التنافسي بسبب وجود بنوك أخرى أكثر كفاءة[11] .

تعرف كفاءة الإنتاجية البنكية بأنها" :العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، و بين الناتج من تلك العملية، و بذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى الموارد المستخدمة ." [12]

فمصطلح" كفاءة الإنتاجية البنكية "يستخدم عادة لوصف أداء وحدة إنتاجية من حيث استخدامها للموارد (المدخلات)للحصول على منتجات(مخرجات) ،و إذا أخذنا بعين الاعتبار أن البنك مؤسسة إنتاجية تستخدم عناصر الإنتاج مثل العمل و رأس المال و الودائع لتنتج القروض و الخدمات المصرفية و غيرها، فإن الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عنها في المؤسسة الاقتصادية، و يمكن شرح مكوناتها المتمثلة في الكفاءة التقنية و الكفاءة التخصيصية.[13]

تتكون الكفاءة الإنتاجية حسب Farrell 1957 و Coelli et al 2005 من الكفاءة التقنية

---

[10]-**نفس المرجع**،ص136.

[11]- ساعد إبتسام، **تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري و دوره في تمويل الاقتصاد**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009 / 2008 ، ص 69 ،70 .

[12]- حدة رايس، فاطمة الزهراء نوي، **المرجع السابق**،ص61.

[13] - Douglas D. Evanoff, Philip R, Productive efficiency in banking, Federal Reserve Bank Of Chicago, p 12.

و الكفاءة التخصيصية.

الفرع الثاني :الكفاءة التقنية للبنك. Technical Efficience of Bank

تقيس الكفاءة التقنية قدرة البنك على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات، أو إنتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات و هذا من خلال اختيار المدخلات الأقل تكلفة، و بالتالي فإن الكفاءة التقنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الإنتاج المحقق و القدرة الحقيقية للإنتاج، أي القدرة على إنتاج مستوى معين من الإنتاج مع الحد الأدنى من كمية المدخلات عند مستوى معين من التكنولوجيا .

أما Koopmans 1951 فاعتبر الكفاءة التقنية كمؤشر(المدخلات/المخرجات المحققة) و من المستحيل من الناحية التكنولوجية زيادة أي إنتاج دون التقليل من المنتج الآخر، و بالتالي فمن الناحية التقنية فإن أي تقليص في المدخلات هو في نفس الوقت زيادة في المخرجات . [14]

لنفترض أن مجموع المدخلات و المخرجات البنك هو) X0, Y0 (، و بالتالي نقول أن البنك كفؤ تقنيا إذا كان : [15]

$$Y0=F(X0)$$

يتحقق عدم الكفاءة التقنية عندما يتم استخدام أكثر مما يلزم من الموارد لإنتاج مستوى معين من الإنتاج(عدم الاستخدام السليم للمدخلات)، كما هو موضح في الشكل الذي يعبر عن أثر عدم الكفاءة التقنية على معدل التكاليف، و يمكن التعبير عن ذلك بالعلاقة التالية: [16]

$$Y0 <F(X0)$$

حيث يفترض أنه من المستحيل أن تتحقق :[17]

$$Y0 >F(X0)$$

و يمكن قياس الكفاءة التقنية كنسبة بين المخرجات الحالية(المنتجات)و المخرجات القصوى و المعرفة بدالة

[14] - الحاج حسن، فليح طارق، **الإداري، الاقتصاد**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص 242 .

[15] - Malak Reda, Empirical Study Of Efficiency and Productivity of The Banking Industry in Egypt, p 06.

[16]- نماد ناهض فؤاد الحبيل، **المرجع السابق**، ص 28.

[17]- شوقي بورقبة، المرجع السابق،ص93.

الإنتاج على النحو التالي:[18]

$$\mathbf{Y0/F)X0(\geq 1}$$

الشكل رقم 02 : أثر عدم الكفاءة التقنية على معدل التكاليف

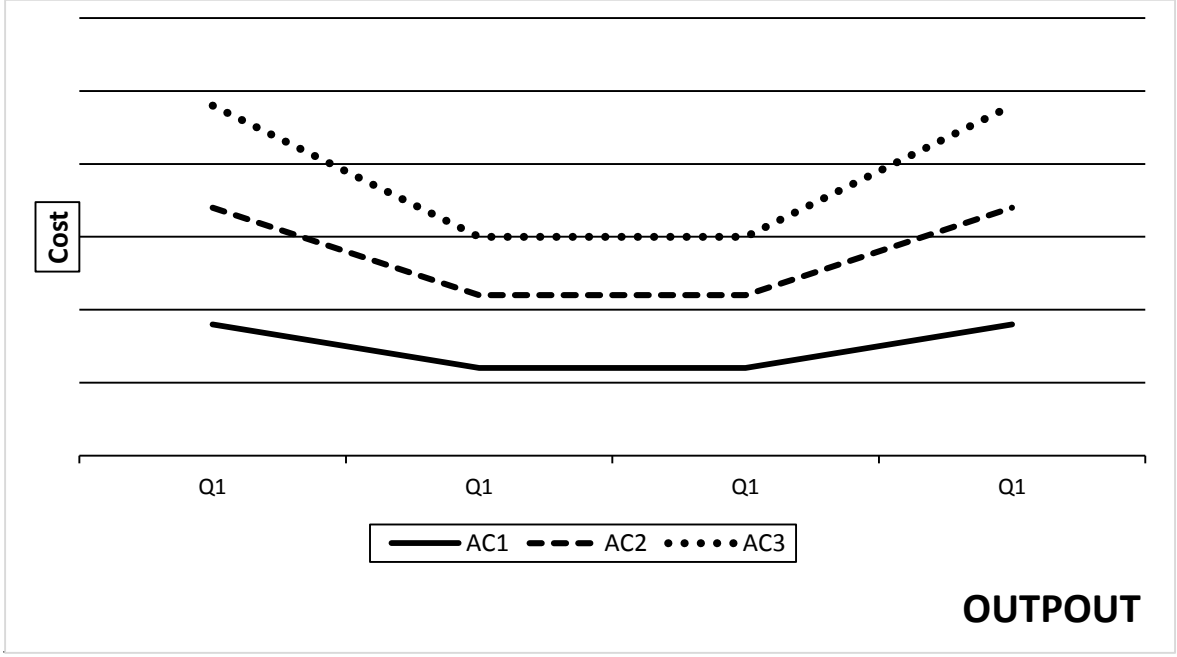

Source: **HarriKuusssaari**, **Op-Cite**, **p15**.

يوضح المنحنى AC1 التكاليف المتوسطة المنخفضة و التي تمثل تكاليف الإنتاج بكفاءة تقنية عالية، حيث أنه إذا كانت تستخدم مدخلات أكثر من اللازم فإن منحنى التكاليف للبن وك يرتفع من AC1 إلى AC2 أو AC3، و بالتالي فالكفاءة تختلف بين البنوك على النحو التالي:

يتضح من خلال الشكل 03: أنه على مستوى المخرجات Q1 البنك B كفؤ تقنيا غير أن البنك A غير كفؤ تقنيا، لأنه يستخدم مستوى أكبر من الموارد لإنتاج نفس القدر من المخرجات Q1 مقارنة بالبنك. A أما البنك C فينتج أكثر من B بنفس متوسط التكاليف، غير أنه غير كفأ تقنيا لأن معدل تكاليفه مرتفع عن البنك D الذي ينتج نفس مستوى الإنتاج للبنك C لكن بمتوسط أقل من التكاليف، و بالتالي فإن البنك D يتمتع بميزة تدنية التكاليف و اقتصاديات الحجم بالمقارنة مع البنوك A, B, C .

و بالتالي يتضح أكثر أن الكفاءة التقنية يقصد بها قدرة البنك على تحقيق أعظم إنتاج أو خدمات باستخدام

[18] - Ogundari K, S.O.Ojo, An Examination Of Technical, Economic and Allocative Efficiency Of Small Farms: The case Study Of Cassava Farmers in State Of Nigeria, Journal Of Central European Agriculture, Volume 7, N° 03, 2006, p 425.

أقل قدر من مجموعة الموارد المتاحة، حيث يمكننا توظيف الشكل رقم 02 لتوضيح هذا المفهوم أكثر من خلال افتراض أن البنك يستخدم مدخل واحد و للحصول على منتج واحد، كذلك نفترض أن البنك يعمل في ظل اقتصاديات الحجم الثابتة Constant Returnes To Scale[19] .

يمثل الخط OC منحنى إمكانيات الإنتاج Production Possibility Curve ، و أية نقطة تقع على هذا المنحنى تمثل الكفاءة التقنية الكاملة للبنك، أما النقطة التي تقع أسفل المنحنى فهي تمثل حالة عدم الكفاءة، فالنقطة P0تمثل بنكا غير كفؤ بينما النقطة P0* فتمثل بنكا كفؤ تقنيا . [20]

الشكل رقم 03: الكفاءة التقنية لمنتج واحد :

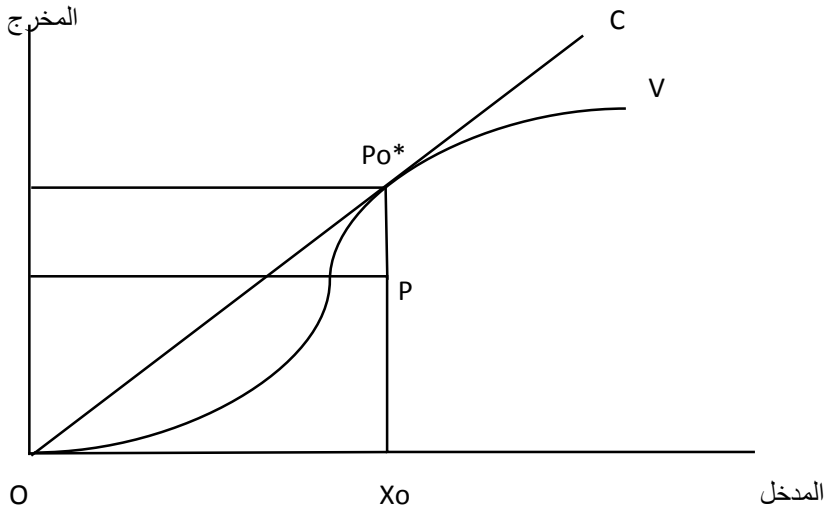

المرجع :لعراف فائزة، **المرجع السابق**،ص92.

إذا افترضنا أن البنك ينتج مخرجين باستخدام عنصر إنتاج واحدا فقط، فإنه يمكن الاستعانة بالشكل 04 لتوضيح هذه الوضعية، فعند مستوى فني معين فإن منحنى أو خط التكلفة المتساوي CC يعطي التوليفات الممكنة من المخرجات التي يمكن تحقيقها في حدود العنصر الإنتاجي، و عند مستوى أعلى من التكاليف(زيادة استخدام عنصر الإنتاج)يتحرك خط التكلفة المتساوي /C/C ، هذه المنحنيات تمثل شكل حدود الإنتاج الممكنة عند مستويات معينة من عنصر الإنتاج، حيث أنّ كل بنك يقع بين المنحنيين يكون غير كفؤ تقنيا . [21]

المطلب الثالث :العوامل المؤثرة في الكفاءة البنكية

[19] Malak Reda, Op.Cit, p 06.

[20] -- Harri Kuussaari, Productive Efficiency in Finish Local Banking During (1985-1990), Banking Of Finland Discussion Papers, 14/93, 5/11/1993, p 14.

[21] - Douglas D. Evanoff, Philip R, Productive efficiency in banking, Federal Reserve Bank Of Chicago, p 12.

تتمثل العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية في عوامل كثيرة أهمها: الربحية، المخاطر، العوامل الإدارية، درجة المنافسة، الأنظمة والتشريعات، كما أنه يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى داخلية وخارجية.

الفرع الأول : العوامل الداخلية:

تتكون من السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك كفاءة البنوك و حجم النشاط الإقتصادي، وهذه العوامل جميعها تتعلق بالسيولة والتركز، العائد على حقوق الملكية والعائد على الإستثمار وكذلك حجم الموجودات[22].

الفرع الثاني : العوامل الخارجية:

وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بأسعار الفوائد، وحجم الاحتياطياتا لنقدية المفروضة على البنوك والمتعلقة كذلك بحجم الإئتمان الممنوح من قبل هذه البنوك[23].

و تتمثل أهم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية فيما يلي[24]:

أولا –الربحية:

تسعى البنوك إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال العائد على حقوق الملكية أو العائد على الإستثمار، وذلك انطلاقا من تمويل استثماراتها من أموال الغير أو من خلال أموالها الخاصة، مع الأخذ في الإعتبار مستوى المخاطر التي يمكن أن تواجهها البنوك، فعلى سبيل المثال :تسعى البنوك لزيادة العائد على حقوق الملكية وذلك بزيادة الرفع المالي، وهذا لأنه لا يمكن مشاركة المودعين في الأرباح التي يحققها البنك، في حين تؤدي زيادة التمويل عن إصدار الأسهم إلى زيادة عدد المساهمين، مما يؤدي إلى إنخفاض نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة، إلا أن البنك المركزي يمنع البنوك التجارية من الإفراط في إستخدام الرافعة المالية لأسباب منها إما وجود قيود على الحد الأدنى لرأس المال، فهو يمثل حماية للمودعين والجهاز المصرفي، لأن التمويل بالدين يعني إنخفاض في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي المطلوبات، مما يزيد من مخاطر رأس المال .أو قدرة المصرف على توظيف الودائع، إذ يجب على البنك أن يوظف أموال الودائع أفضل توظيف، حيث لابد أن تفوق فوائد هذه التوظيفات الفوائد المدفوعة لأن ذلك يسبب خسارة

[22] - Agbodan M.M.et AmoussougaF.G, **Les facteur de performance de l'entreprise**, actualite scientifique, France,1995

[23]- عبد القادر بودي، مجدوب بحوصي، مقررات بازل وأهميتها في تحليل المخاطر البنكية، **الملتقى الدولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات**، جامعة الشلف، الجزائر، 25-26نوفمبر .2008 .

[24] - Zohayre Mikdashi, **La banque à l'ère de la mondialisation**, économica, paris, 1998

كبيرة، وأن الفوائد المدفوعة تمثل الجزء الأكبر من التكاليف الكلية .أما العائد على الموجودات فهو يقيس كفاءة البنك في توليد الأرباح، ويساوي حاصل ضرب هامش الدخل بدرجة استغلال الموجودات. [25]

هناك العديد من العوامل المؤثرة على ربحية البنك كأسعار الفائدة، حيث تزداد ربحية المصرف عندما تكون أسعار الفائدة على القروض مرتفعة وأسعار الفائدة على الودائع منخفضة بمعنى يزداد هامش الربح، كما تعتبر المنافسة عامل مؤثر على الربحية وذلك عندما تقل الموارد المتاحة لدى البنك، مما يؤدي بالبنك لرفع معدلات الفائدة للحصول على موارد، مما يؤدي إلى خفض هامش سعر الفائدة.

ثانيا –درجة المخاطرة:

إن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، حيث يهدف البنك إلى تحقيق الربح، ولكن عليه أن يضع في الحسبان أن أي تحمل للمخاطر يتطلب عائدًا إضافيا مناسباً ، إن الغرض من إدارة المخاطر هو التقليل من إحتمالات الخسارة، وأول الخطوات في هذا الاتجاه هو التعريف بجميع مصادر الخطر المتوقع وتحليلها، وتقدير نتائج الحد الأقصى لقيمة الخطر المتوقع، ومن ثم مرحلة التعامل مع هذه المخاطر[26].

1–مراحل إدارة المخاطر المصرفية : تتمثل فيما يلي : [27]

–تحديد مصادر الخطر :ليس بالضروري أن تكون مخاطر الاقتراض مرتبطة بالمقترض وشروط القرض، وإنما يمكن أن تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الإقتصاد القومي.

–قياس درجة الخطر وتحديد درجة المخاطر التي يمكن القبول بها ، مما يتطلب الموازنة بين المخاطر والمردود .

–القبول بمستوى معين من المخاطر في إدارة العمل، وذلك بإستخدام نظام رقابة مناسب، والعمل وفق استراتيجيات تعمل على تجنب المخاطر، إما بعد الدخول في العمليات ذات المخاطر أو تحويلها إلى جهات تقبل بنقل المخاطر إليها، أو السيطرة عليها وتقليل إحتمالات حدوث الخسارة.

2–من بين أهم مخاطر العمل المصرفي:

1–مخاطر الائتمان :

تنتج مخاطر الائتمان من عدم قدرة المقترض على سداد التزاماته تجاه البنك، أو خسارته للفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما في الإستثمارات أو الأوراق المالية أو السندات أو القروض، حيث تشمل كفاءة إدارة الموجودات

25 - Sim Onson, Hemple and Coleman, Bank management: Text and Cases, op. cit, 1994, pp 269.

26 - Harri Kuussaari, Op.Cit, p 14.

27 - Harri Kuussaari, Op.Cit, p 15.

توزيع الموارد المالية على بنود الإستخدام المختلفة والمتمثلة في النقدية، الأوراق المالية، القروض، كما يجب مراعاة ثلاثة عناصر عند توزيع هذه الإستخدامات منها :السيولة، الربحية، الأمان[28].

تمتاز البنوك خاصة التجارية منها برأس مال صغير نسبيا، مما يعني أن هامش أمان المودعين قليل، حيث أن البنك يعتمد في استثماراته على الأموال المودعة لديه، فهو لا يمكنه تحمل خسائر تزيد عن قيمة رأس ماله، فإذا تحقق هذا فإن البنك حتما سيعلن إفلاسه . [29]إن مبدأ مراعاة البنك لأمن العملية الائتمانية يؤدي إلى التقليل من خسائر القروض أو حجم الديون المتعثرة التي من شأنها أن تؤدي إلى الإفلاس .تعتمد مخاطر الائتمان على كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات.

حيث يوجد منهجان لإدارة الموجودات والمطلوبات فيما يتعلق باستثمار الودائع في القروض بحيث تحقق أعلى الأرباح، باعتماد مبدأ توافق الآجال وذلك بتوظيف الودائع قصيرة الأجل في عمليات إقراض قصيرة الأجل، والفرق بين الفائدة المقبوضة والمدفوعة هو صافي الفائدة، وكذا بالنسبة للودائع المتوسطة والطويلة الأجل .أو اعتماد مبدأ إدارة الموجودات والمطلوبات و يتم هذا المبدأ باستثمار جزء من الودائع قصيرة الأجل في قروض قصيرة الأجل حيث يحسب صافي الفوائد بضرب المبلغ المستثمر من الودائع في الفرق بين نسبة الفائدة على القروض و المتوسط المرجح لتكلفة الأموال، وهنا يكون صافي الفائدة أعلى وذلك لإتباع سياسة أكثر مخاطرة سعيا وراء تعظيم الأرباح، وتتمثل هذه المخاطرة في أسعار الفائدة وتقلب أسعار العملات، زيادة مخاطر الإئتمان الناتج عن عدم السداد[30] .

2-مخاطر رأس المال :

تعني مخاطر رأس المال مدى تناقص قيمة الموجودات، قبل أن يكون لهذا التناقص أثر في حقوق المودعين، إن لانخفاض رأس مال البنك بالنسبة لموجوداته أثر إيجابي على العائد على حقوق المساهمين، كما أن زيادة مديونية البنك سوف تؤدي إلى زيادة العائد والعكس صحيح .ولكن في نفس الوقت فإن أي إنخفاض لرأس المال عن المستوى المطلوب سوف يعرض أموال المودعين للخطر، ولذلك يوضع لرأس المال حد أدنى يجب احترامه وهو مايعرف بكفاية رأس المال.

3-مخاطر السيولة :

[28]-خالد عبد المصلح عمايرة، **مرجع سابق**، ص58

[29]- منير هندي، **إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات**، ط3 ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996 ، ص32 .

[30]- محمد مطر، **إدارة الاستثمارات**، ط2 ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999 ،ص36.

يقصد بمخاطر السيولة إيجاد توازن بين إحتياجات البنك النقدية، والمتمثلة في التدفق النقدي الخارج كطلبات سحب الودائع، عمليات الإقراض، والتدفق النقدي الداخل الناتج عن الزيادة في الودائع وتصفية الأصول.

يرتفع عائد البنك باستثماره في الأوراق المالية طويلة الأجل أو القروض، لكن بزيادة هذا العائد تزداد المخاطر، فينتج عن هذا نقصان في السيولة وفي نفس الوقت إنخفاض في كفاءة المصرف[31] .

4-مخاطر أسعار الفائدة :

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من إنخفاض و ارتفاع أسعار الفوائد السوقية، مما يؤدي إلى تقلبات في عوائد وقيم الأصول والخصوم، نقيس مخطر أسعار الفائدة بإجراء موازنة بين قيمة الأصول وقيمة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، وتعطي هذه العلاقة نسبة الخطر التي يتقبلها البنك في ظل توقعاته المستقبلية لأسعار الفائدة، يتوقع البنك إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، فإذا توقع البنك إرتفاع أسعار الفائدة كالأوراق المالية قصيرة الأجل وارتفعتأ سعار الفائدة فعلاً ، فسوف يزداد الإيراد دون إرتفاع لتكلفة الأموال المقترضة، كما يمكن قياس ذلك من خلال نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة إلى الخصوم الحساسة لسعر الفائدة، فإذا كانت أكثر من الواحد كان عائد البنك أعلى عند إرتفاع أسعار الفائدة والعكس صحيح، أما إذا توقع البنك إنخفاض أسعار الفائدة فإنه يوظف أمواله في أصول لا تتأثر بأسعار الفائدة كالقروض ثابتة الفوائد، السندات طويلة الأجل، فإذا تحقق و انخفضت أسعار الفوائد، فإن تكلفة الأموال المقترضة ستنخفض دون إنخفاض الإيراد من الفوائد، مما يؤدي إلى إرتفاع العائد . [32]

5-مخاطر البنود خارج الميزانية:

تتمثل في التزامات أو تعهدات عرضية، فإذا قام البنك بدفع هذه الالتزامات فإنها لا تدخل في مجموع حسابات الميزانية، وتتكون بنود هذه الحسابات من منتجات افتراضية كخطابات الضمان الإعتمادات المستندية، و منتجات المشتقات كالعقود المستقبلية والخيارات والمبادلات، تكمن مخاطرها في كون عدم قدرة المتعامل على دفع التزاماته إذا تحولت إلى التزامات حقيقية[33].

الفرع الثالث : العوامل الإدارية:

[31]- جهاد أبو الرب، **مدى فعالية السياسة النقدية والائتمانية للبنك المركزي الأردني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان، 2003 ، ص42

[32]- سعيد عبد العزيز عثمان، **اقتصاديات الخدمات والمشروعات**، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1997 ، ص59.

[33]-**نفس المرجع**،ص61.

إن اعتماد بعض البنوك لسياسة توظيف خاطئة تستند للاعتبارات الشخصية، يؤدي إلى تدني مستوى كفاءة الجهاز المصرفي، إضافة إلى الآثار المترتبة عن هذا والمتمثلة في خفض الروح المعنوية للموظفين، نظرا للمحاباة والقفز على سلم الدرجات والرواتب.

إذا لم تطع الإدارة العليا للبنك أهمية لتحليل ومتابعة الأهداف الاستراتيجية لنجاح وتطور البنك، من خلال دراسة سلوك العاملين و اهتمامهم بالعمل، سيؤدي بالضرورة إلى ضعف كفاءة المصرف وأداءه، إذ يجب على مجالس إدارة البنوك التجارية وضع إجراءات وقواعد إدارية في التعيين، كما يجب التأكد من كفاءة من يتم تعيينهم في المؤسسات المصرفية خاصة في المراكز القيادية[34] .

الفرع الرابع :درجة المنافسة:

المقصود بدرجة المنافسة هو قدرة المؤسسة على إنتاج سلعة أو خدمة بجودة عالية و بأقل تكلفة، حيث تعمل على تخفيض تكلفة المواد المستخدمة في التأثير على أسعار المنتجات، تكمن قوة الشركة في قدر التكلفة أي أقل تكلفة، و التي تمنع المنافسين الجدد من دخول السوق .تقاس درجة المنافسة بأكبر نسبة لحجم موزع الكلي للودائع لبنك أو اثنين أو ثلاثة بنوك .

ومن بين العوامل المؤثرة على درجة المنافسة سعر الفائدة فيما بين البنوك، بحيث أنه كلما زادت حاجة البنك للأموال، لابد عليه أن يزيد من نسبة الفائدة المدفوعة للمودعين، والعكس كلما زادت الإحتياطات الفائضة لدى البنوك انخفضت أسعار الفائدة . [35]

إن للمنافسة أثر على هامش الربح، حيث أن البنوك تحاول أنت وجد دخلا إضافي في شكل عمولات لرفع العائد على الموجودات، من خلال البنود خارج الميزانية أو من خلال تقديم مختلف الخدمات.

[34]- خالد عبد الله المصلح عمايرة، **مرجع سابق**، ص73 .

[35]-- F.S.Mis Ken, **The economics of Money banking and financial**, Market, 3rd, Harper Collins publishers, Newyork, 1992, p p 59.

المبحث الثاني : دراسات السابقة للموضوع:

يتعلق الموضوع محل الدراسة بمجموعة من الدراسات السابقة و التي نعرضها كالتالي:

المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية :

الفرع الأول : محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003 :

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة مقدمة لجامعة الجزائر سنة 2006 ، تناول الباحث هذه الدراسة في قسمين القسم الأول تمثل في الدراسة النظرية تطرق من خلالها للكفاءة المصرفية وطرق قياسها، أما القسم الثاني فتمثل في الدراسة التطبيقية حيث استخدم مؤشر هامش الربح كنسبة مالية لقياس كفاءة إدارة التكاليف، كما استخدمت دالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية لحساب مرونات الطلب و مرونات الإحلال لعناصر الإنتاج وتقدير وفورات الحجم و وفورات النطاق، أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج أن البنوك صغيرة الحجم أكثر قدرة على التحكم في تكاليفها من البنوك كبيرة الحجم، كما تتمتع البنوك صغيرة الحجم بوفورات حجم موجبة بينما البنوك كبيرة الحجم تتوفر على وفورات حجم معدومة أو سالبة، كما تتمتع جميع البنوك صغيرة وكبيرة بوفورات نطاق. [36]

الفرع الثاني: دراسة محمد يوسف العمري، الكفاءة الانتاجية في البنوك الأردنية في ظل العولمة المالية:

يتمثل هذا البحث في أطروحة دكتوراه في الفلسفة مقدمة لجامعة عمان العربية للدراسات العليا الأردن سنة ،2004 تدور إشكالية هذا البحث حول تقييم الكفاءة الانتاجية وأداء البنوك الأردنية، و تهدف هذه الدراسة إلى مقارنة الكفاءة الانتاجية والأداء بين البنوك الأردنية والبنوك الأجنبية العاملة في الأردن لـ 16بنك، منها 13بنك أردني و 03بنك أجنبي خلال الفترة (1996-2002) باستخدام مجموعة من النسب المالية، تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة في انخفاض الكفاءة الانتاجية والأداء في البنوك الأردنية مقارنة بالبنوك

36 شريفة جعدي، **قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه**، جامعة ورقلة، الجزائر ،2014.

الأجنبية العاملة في الأردن، من خلال مجموعة من المؤشرات)من حيث العائد على رأس المال والعائد على حقوق المساهمين والعائد على الموجودات[37])

الفرع الثالث: دراسة عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ومحمود العصيمي تقدير دالة تكاليف البنوك الإسلامية والبنوك التجارية دراسة مقارنة:

البحث عبارة عن مقال منشور بمجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد الإسلامي المجلد 07سنة 1995 تهدف هذه الدراسة إلى تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية لـ 15بنك (منها الإسلامية وتقليدية لمجموعة من الدول)، لقياس وفورات الحجم والنطاق ومرونة الإحلال ومرونة السعرية لمدخلات هذه البنوك، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن البنوك الإسلامية محل الدراسة تتمتع بوفورات حجم موجبة، بينما تتمتع اغلب البنوك التقليدية بوفورات حجم سالبة.[38]

الفرع الرابع : دراسة ابتسام ساعد، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصادي:

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة بسكرة سنة ،2009 تمثلت إشكالية هذا البحث في تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري في تمويل الاقتصاد، من خلال هذه الدراسة تطرقت الباحثة لطبيعة النظام المالي الجزائري ، كما استخدمت طريقتين لتقييم كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح في البنوك الجزائرية، الأولى طريقة النسب المالية والثانية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية لعينة من البنوك الجزائرية، متمثلة في أربع بنوك عمومية وبنك البركة الجزائري خلال الفترة(1995-2006) تهدف قياس كفاءة الحجم وكفاءة النطاق لهذه العينة من البنوك، ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أن البنوك الخاصة في الجزائر أكثر كفاءة وقدرة على التحكم في تكاليفها مقارنة بالبنوك العمومية.[39]

المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالغة الأجنبية:

المطلب الأول: دراسة **AVINASH V. RAIKAR** الدراسة عبارة عن مقال علمي بعنوان " تحليل أداء شركات الاسمنت المختارة في الهند باستخدام تقنية تحليل مغلف البيات " [40]

[37] شريفة جعدي، نفس المرجع.
[38]شريفة جعدي ، نفس المرجع.
[39]شريفة جعدي ، نفس المرجع.

[40] Raikar Avinash V, **Performance Analysis of Selected Cement Companies in India Using DEA Malmquist Productivity Approach**. ZENITH International Journal of Multidisciplinary Research , Vol.(08), no(07), 2018, P.343-353.

تهدف هذه الدراسة الى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها دراسة تغير الدالة الحدية للإنتاج لمجموعة من شركات الاسمنت في الهند خلال الفترة 2012-2013 الى 2016-2017، حيث طبقت الدراسة على عينة تتكون من 22شركة اسمنت، تقنية مغلف البيانات استخدمت لتحليل النتائج، وتوصلت الدراسة الى ان الشركات الكبيرة تتمتع بدالة إنتاجية عالية مقارنة بالشركات الصغيرة ، كما إشارة الدراسة الى ان كل عوامل دالة الإنتاج ذات قيمة تراجعية الاكل من المدراء والكفاءة المحلية.

المطلب الثاني: دراسة Ayman Elsayed,Nabil Shabaan Khalil,2017 الدراسة عبارة عن مقال علمي بعنوان " تقييم وتحليل كفاءة ميناء سفاجا باستخدام نماذج DEA-BCC-CCR ونماذج SBM ":[41]

تهدف هذه الدراسة الى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها دراسة الكفاءة والعوامل المؤثرة في تنافسية ميناء سفاجا في مصر خلال فترة 2004-2013 وهذا باستخدام تحليل مغلف البيانات باستخدام مجموعة من النماذج التحليلية، طبقت الدراسة تقنية مغلف البيانات حيث تم استخدام سبع مدخلات : عدد المراس ، المنطقة النهائية للسفينة ، المخزونة ، عدد المعدات ، طول المرسى ، المسافة الكلية للميناء ، عمق المرسى ، عدد العمال . اما المخرجات فتمثلت في الحاويات ، ونقل البضائع ، والسفن المطلوبة . وقد توصلت الدراسة الى ان الكفاءة المسجلة للميناء خلال فترة الدارة كانت حوالي 0.39 حيث تعتبر جد ضعيفة ، كما أوضحت الدراسة الى وجود فائض في المدخلات يقابله عجز في المخرجات ، حيث أوضحت الدراسة أنه راجع للاستغلال غير الكفؤ للموارد التقنية وكذلك للاستخدام غير الجيد للعمال.

41 Elsayed, Ayman ,and Nabil Shabaan Khalil **Evaluate and Analysis Efficiency of Safaga Port Using DEA- CCR, BBC and SBM Models-Comparison with DP World Sokhna** IOP Conference Series : Mat - ** erials Science and Engineering . Vol.(245).No(4). IOP Publishing ,2017.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل لقد حاولنا الإلمام بالجانب النظري لموضوع الكفاءة النسبية فتناولنا مصطلح الكفاءة، مفهومه وعلاقته بالمصطلحات ذات الصلة، كما عرجنا على أنوا ع الكفاءة في النشاط الاقتصادي، وكذا أنواع الكفاءة في البنوك ومفهومها وأهم العوامل المؤثرة عليها، و توصلنا إلى أن الكفاءة تتمثل في الإستخدام السليم للموارد المتاحة، لتحقيق أفضل المخرجات و بأقل التكاليف .

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية لقياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية AGB–BNA–BEA خلال السنوات 2018 -2019-2020 باستعمال مغلف البيانات DEA

تمهيد:

بعد استعراضنا في الفصول السابقة لمفهوم الكفاءة وتركيزنا أكثر على أسلوب تحليل مغلف البيانات خصصنا خلال هذا الفصل دراسة حالة عينة من البنوك الجزائرية بغرض الحصول على معلومات تسهم في موضوع الدراسة ألا و هو قياس الكفاءة النسبية في البنوك التجارية باستعمال مغلف البيانات، و قد وقع اختيارنا على بنك الخليج الجزائري AGB و البنك الوطني الجزائري BNA و البنك الخارجي الجزائري BEA .

المبحث الأول : تقديم البنوك محل الدراسة (عينة الدراسة)

المطلب الأول : تعريف البنوك (AGB – BNA – BEA)

أ- بنك الخليج الجزائري AGB

تم نشأته عام 2003، حيث يصنف ثالث أكبر بنك في الجزائر، وهو أحد البنوك التابعة لبنك برقان، حيث يمتلك نسبة 86% من أسهمها في الجمهورية الجزائرية .بنك الخليج الجزائر GULF BANK ALGERIA ويتم اختصاره بالرمزAGB ، وهو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري في عام 2004، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، وهو شركة تابعة لمجموعة بنك برقان وعضو في واحدة من أبرز مجموعات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط، وهي شركة مشاريع الكويت (كبيكو)، ويقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة تلبي احتياجات كافة العملاء من الشركات والأفراد، وبما يتوافق مع قوانين البنك المركزي الجزائري.

ب- البنك الوطني الجزائري BNA

تأسّس في 13 يونيو 1966، يقوم بكل نشاطات مصرف الإيداع لا سيما أنّه يؤمّن الخدمة المالية للتجمّعات المهنية للمؤسسات. يعالج كلّ العمليات المصرفية، للصّرف والقرض في إطار التّشريع وتنظيم المصارف.

ت- تعريف البنك الخارجي الجزائري BEA

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ، وقد مرّ بعدة مراحل خلال تطوره ، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض) ، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى ، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية .

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة ، عرف بنك الجزائر الخارجي تغيرات جديدة ، وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988.

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967، و يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عن الإستيرادات و إعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.

المطلب الثاني : الجدول 1 يوضح القروض والودائع مع الناتج البنكي الصافي :

DM Us	DETTASTOTAL	PRETSTOTAL	PRODUITNETBANCAIRE
AGB20	203477322.000000	195457655.000000	157795076.000000
BNA20	2466158869.000000	2640958188.000000	87782431.000000
BEA20	2288250000000.000	2379030000000.000	131844000000.000000
AGB19	184558658.000000	181576543.000000	18781152.000000
BNA19	2557852095.000000	2464020543.000000	940766648.000000
BEA19	2152260000000.000	2431670000000.000	124213000000.000000
AGB18	197487980.000000	201797877.000000	16806317.000000
BNA18	2226378054.000000	22551432.000000	95704941.000000
BEA18	2574180000000.000	2395680000000.000	143512000000.000000
AGB17	199946357.000000	168546636.000000	135667005.000000
BNA17	1993447837.000000	1899519271.000000	75984123.000000
BEA17	2509360000000.000	1959320000000.000	120867000000.000000

المصدر: مخرجات البرنامج DEA

المبحث الثاني : قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستعمال DEA وفق نموذج CRS :

المطلب الأول : قياس الكفاءة النسبية باستعمال نموذج CRS وفق التوجه المدخلي :

جدول (2-1): يوضح مؤشرات الكفاءة النسبية للبنوك بالتوجه المدخلي خلال السنوات الثلاثة :

البنك	الكفاءة 2020	الكفاءة 2019	الكفاءة 2018
AGB	1	0.131223	0.164998
BNA	0.115678	0.474274	1
BEA	0.074298	1	0.074094

من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج DEA

من خلال الجدول نلاحظ أن البنك AGBالوحيد الذي يتميز بالكفاءة التامة (1.00) في 2020 أما باقي الصيغ تتميز بعدم الكفاءة، أما في 2019 فنجد أن البنك الوحيد BEA ذو كفاءة تامة (1.00) وباقي الصيغ تتميز بعدم الكفاءة، وفي 2018 فالبنك BNA يتميز بالكفاءة التامة (1.00) وباقي الصيغ تتميز بعدم الكفاءة حسب نموذج CRS ذات التوجه الإدخالي.

جدول(2-2): يوضح القيم المستهدفة للبنك AGB خلال السنوات الثلاث

(قيمة المستهدفة – القيمة الفعلية نحصل = قيمة التخفيض) :

	AGB20 (eficiência:1,000000)	AGB19 (eficiência:0,131223)	AGB18 (eficiência:0,164998)
المتغير	الهدف 2020	الهدف 2019	الهدف 2018
القروض	**203 477 322**	**24 218 363,525076**	**32 585 053,405440**
الودائع	**195 457 655**	**23 263 843,341465**	**33 296 176,299688**
الناتج البنكي الصافي	**157 795 076**	**18 781 152,000000**	**16 806 317,000000**

من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج DEA

من خلال الجدول أعلاه في نموذج CRS ذات التوجه الإدخالي نرى أن القروض والودائع في تناقص خلال السنوات من 2018 الى 2020 وهذا ما يؤثر على الناتج البكي الصافي إلا أن الناتج زاد في 2019 ، حيث نجد في جل الصيغ الغير كفؤة مرابحات وبيوع آجلة، السلم، الاستصناع، مضاربات ومشاركات وجب التخفيض من قيمة مدخلاتها بمبلغ.

جدول(2-3): يوضح القيم المستهدفة للبنك BNA خلال السنوات الثلاث

(قيمة المستهدفة – القيمة الفعلية نحصل = قيمة التخفيض) :

	BNA20 (eficiência:0,115678)	BNA19 (eficiência:0,474274)	BNA18 (eficiência:1,000000)
المتغير	الهدف 2020	الهدف 2019	الهدف 2018
القروض	**2 466 158 869**	**1 213 121 999,839568**	**2 226 378 054,000000**
الودائع	**2 640 958 188**	**1 165 309 131,194249**	**22 551 432,000000**
الناتج البنكي الصافي	**87 782 431**	**940 766 648,000000**	**95 704 941,000000**

من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج DEA

في نموذج CRS ذات التوجه الإدخالي نرى أن القروض في تذبذب والودائع في تزايد خلال السنوات من 2018 الى 2020 وهذا ما يؤثر على الناتج البكي ، حيث نجد في 2018 قيمة الناتج منخفضة وهذا ناتج عن انخفاض قيمة الودائع بفرق كبير مقارنة مع القروض وفي 2019 أعلى قيمة للناتج البنكي الصافي وهذا يعود لارتفاع قيمة القروض على الودائع خلال السنة .

جدول(2-4): يوضح القيم المستهدفة للبنك BEA خلال السنوات الثلاث

(قيمة المستهدفة – القيمة الفعلية نحصل = قيمة التخفيض) :

البنك	BEA20 (eficiência:0,074298)	BEA19 (eficiência:1,000000)	BEA18 (eficiência:0,074094)
المتغير	الهدف 2020	الهدف 2019	الهدف 2018
القروض	**170 013 315 509,084717**	**2 152 260 000 000,000000**	**190 732 376 317,481567**
الودائع	**163 312 567 914,476624**	**2 431 670 000 000,000000**	**177 506 522 192,023987**
الناتج البنكي الصافي	**131 844 000 000,000000**	**124 213 000 000,000000**	**143 512 000 000,000000**

من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج DEA

من خلال الجدول أعلاه في نموذج CRS ذات التوجه الإدخالي نرى أن الناتج البنكي الصافي في اخفاض على العموم حيث في 2018 كان في أعلى قيمة له وهذا يعود للفارق الكبير بين القروض والودائع حيث القروض اكبر من الودائع بـ 13,225,854,125 دج

وانخفض في 2019 نظرا لارتفاع الودائع اكثر من القروض مما أثر على الناتج ، وفي 2020 تحسن الناتج بتحسن القرض لدى البنك .

المطلب الثاني : قياس الكفاءة النسبية باستعمال نموذج CRS وفق التوجه المخرجي :

جدول (3-1): يوضح مؤشرات الكفاءة النسبية للبنوك بالتوجه المخرجي خلال السنوات الثلاثة:

البنك	الكفاءة 2020	الكفاءة 2019	الكفاءة 2018
AGB	1	1	0.143652
BNA	0.096435	1	1

BEA	1	1	1

من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج DEA

من خلال الجدول نلاحظ أن البنك AGB وBEA الذي يتميزان بالكفاءة التامة (1.00) في 2020 أما BNA عدم الكفاءة، أما في 2019 فنجد أن كل البنوك ذو كفاءة تامة (1.00)، وبالنسبة لـ2018 فالبنك BNA وBEA يتميزان بالكفاءة التامة (1.00) وباقي AGB عدم الكفاءة.

BEA يتميز بالكفاءة التامة خلال السنوات الثلاث.

حسب نموذج CRS ذات التوجه إخراجي.

جدول(3-2): يوضح القيم المستهدفة للبنك AGB خلال السنوات الثلاث

	AGB20 (eficiência:1,000000)	AGB19 (eficiência:1,000000)	AGB18 (eficiência:0,143652)
المتغير	الهدف 2020	الهدف 2019	الهدف 2018
القروض	**203 477 322,000000**	**184 558 658,000000**	**197 487 980,000000**
الودائع	**195 457 655,000000**	**181 576 543,000000**	**170 628 326,295667**
الناتج البنكي الصافي	**157 795 076,000000**	**18 781 152,000000**	**116 993 030,896362**

(قيمة المستهدفة – القيمة الفعلية نحصل = قيمة التخفيض) :

من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج DEA

من خلال الجدول أعلاه في نموذج CRS ذات التوجه الاخراجي نلاحظ ان الناتج البنكي في تحسن على العموم خلال السنوات الثلاث والبنك كفؤ في السنتين 2019 و2020 وهذا يعود لارتفاع القروض أكبر من الودائع.

جدول(3-3): يوضح القيم المستهدفة للبنك BNA خلال السنوات الثلاث (قيمة المستهدفة – القيمة الفعلية نحصل = قيمة التخفيض) :

من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج DEA

من خلال الجدول أعلاه في نموذج CRS ذات التوجه الاخراجي نرى أن انخفاض الناتج البنكي الصافي خلال السنوات الثلاثة يعود لانخفاض القروض وارتفاع الودائع بالرغم من ان البنك كفؤ سنة 2019 حيث انخفض بنسبة

	BNA20 (eficiência:0,096435)	BNA19 (eficiência:1,00)	BNA18 (eficiência:1,000)
المتغير	الهدف 2020	الهدف 2019	الهدف 2018
القروض	2 466 158 869,00	2 557 852 095,00	2 226 378 054,00
الودائع	2 375 669 337,418765	2 464 020 543,00	22 551 432,00
الناتج البنكي الصافي	910 273 121,597026	940 766 648,00	95 704 941,00

أقل خلال السنتين 2018 و 2019 .

جدول(3–4): يوضح القيم المستهدفة للبنك BEA خلال السنوات الثلاث

(قيمة المستهدفة – القيمة الفعلية نحصل = قيمة التخفيض) :

	BEA20 (eficiência:1,000000)	BEA19 (eficiência:1,000000)	BEA18 (eficiência:1,000000)
المتغير	الهدف 2020	الهدف 2019	الهدف 2018
القروض	**2 288 250 000 000,000000**	**2 152 260 000 000,000000**	**2 574 180 000 000,000000**
الودائع	**2 379 030 000 000,000000**	**2 431 670 000 000,000000**	**2 395 680 000 000,000000**
الناتج البنكي الصافي	**131 844 000 000,000000**	**124 213 000 000,000000**	**143 511 999 999,998810**

من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج DEA

من خلال الجدول أعلاه في نموذج CRS ذات التوجه الاخراجي نلاحظ انا القروض والودائع في تذبذب خلال السنوات الثلاثة ، وانخفاض قيمة الناتج البنكي الصافي في 2019 يعود لارتفاع الودائع وانخفاض القروض من 2018 الى 2019.

خلاصة الفصل:

بعد إجراء الدراسة لمجموعة البنوك عينة دراستنا للمدخلات والمخرجات خلال فترة الدراسة قمنا بتطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبياناتDEA ، وذلك لإجاد مؤشرات كفاءة البنوك، وقد ظهر أن معظم البنوك الجزائرية لها مستوى عالي من الكفاءة، كما قمنا بتحديد البنوك التي لم تستطع تحقيق الكفاءة في مدخلاتها غير الكفء حتى تصل إلى حد الكفاءة.

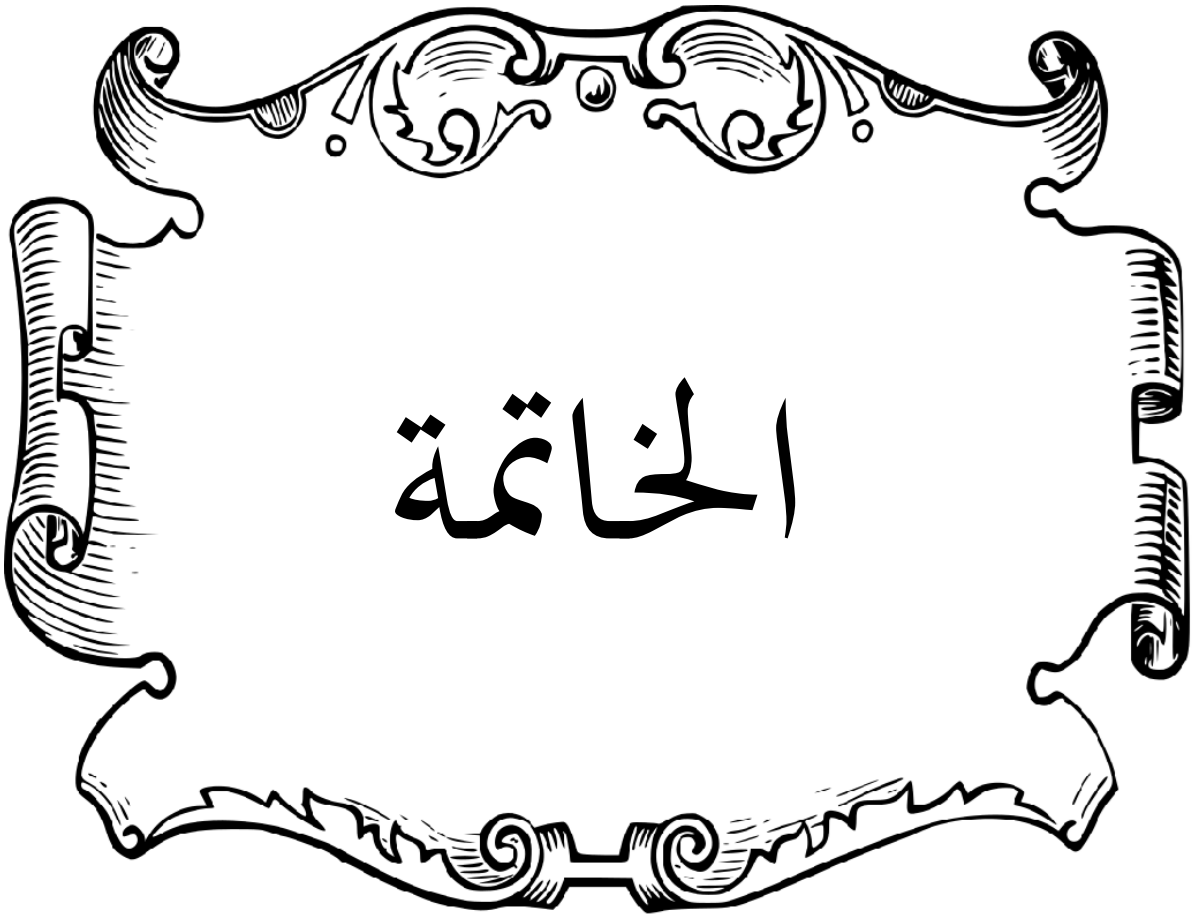
الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع قياس الكفاءة النسبية في البنوك التجارية بإستعمال مغلف البيانات توصلنا أن هذا موضوع من أهم المواضيع وأكثرها معالجة في مختلف التخصصات، بحيث أن الكفاءة في البنوك تعد أمراً ضرورياً لتطور أي اقتصاد، وذلك كون البنوك الممول الرئيسي للاقتصاد، حيث أن كفاءة النظام المصرفي الجزائري تعد مطلبا هام في ظل الوضع الحالي، و خاصة بعد المرور بعدة إصلاحات والأزمات التي يواجهها الإقتصاد ككل.

حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك بالجزائر، من خلال عينة من البنوك خلال الفترة من 2015- 2018 لذا تناولنا هذه الدراسة في 3 فصول ، وباستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة العامة، وعليه تناولت الخاتمة نتائج البحث واختبار الفرضيات، التوصيات المقترحة ثم آفاق البحث.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجميع جوانب موضوع الكفاءة التشغيلية في البنوك، من الجانب النظري تناولنا مصطلح الكفاءة، مفهومه وعلاقته بالمصطلحات الإقتصادية ذات الصلة، كما عرجنا على أنواع الكفاءة ، وأهم العوامل المؤثرة عليها، و تطرقنا لأسلوب التحليل التطويقي للبيانات التي تستعمل في قياس الكفاءة النسبية للوحدات المتماثلة في الأداء، أما في الجانب التطبيقي فقمنا بدراسة تحليلية قياسية، وهذا بعد إعطاء لمحة عامة عن النظام المصرفي الجزائري، والتعريف بعينة البنوك محل الدراسة.

من خلال هذه الدراسة تم الجمع بين أدوات التحليل المالي والتحليل الإحصائي لعينة البنوك التي وقع إختيارنا عليها و هي بنك الخليج الجزائري AGB و البنك الوطني الجزائري BNA و البنك الخارجي الجزائري BEA باستخدام مغلف البيانات.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات :

- مفهوم الكفاءة هي علاقة بين مدخلات البنك و مخرجاته أي الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن للبنك في تحقيق إدارة مثلى لمحمل التدفقات والمعاملات المالية؛
- و مدى درجة كفاءة البنك التجاري في تغطية موارده ضعيف ولا يتمتع البنك التجاري الجزائري بكفاءة عالية في تغطية مواردة.

التوصيات المقترحة:

بناءً على النتائج المتوصل إليها نقوم بتقديم مجموعة من التوصيات للبنوك الجزائرية تهدف لتحسين كفاءتها وهذا في ظل الواقع الاقتصادي المصرفي الجزائري كما يلي:

- يجب على مسؤولي البنوك العمل على الارتقاء بكفاءة الموارد البشرية من خلال التكوين و التدريب المستمر لتحسين مهاراتهم و رفع خبرتهم .
- وضع حد للبيروقراطية من خلال تكليف خبراء و متخصصين في تقنيات البنوك للقيام بدراسات معمقة من أجل اختيار أفضلها و السهر على تطبيقها وفق خطة تتناسب مع أهداف و احتياجات البنوك.

- يجب على البنوك العاملة بالجزائر محاولة المواكبة التطورات التكنولوجية من حيث التقنيات المتطورة المستخدمة في الصناعة المصرفية بهدف زيادة إنتاجيتها والتقليل من تكاليفها وعليه تحقيق الكفاءة و التنافسية.
- العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية باعتبارها عنصراً أساسياً و مهم لتحقيق الكفاءة في البنوك، وذلك من خلال برامج جادة لتطوير كفاءة ومهارة رأس المال البشري.
- إلزام البنوك الجزائرية على القيام بنشر قوائمها المالية في مواقعها الإلكترونية لدعم الشفافية ، كما تمكن أصحاب المصالح والباحثين من الحصول على المعلومات بشكل سهل وسريع.
- نظرا للصعوبات التي واجهتها الدراسة في الحصول على البيانات، فإننا نوصي القائمين على البنوك المصرفية بالحرص على تقديم المساعدة للباحثين في المجال والإفصاح و الشفافية و تماثل المعلومات المقدمة .

آفاق البحث:

فتح موضوع هذه الدراسة آفاق لدراسات و بحوث في المستقبل مثل :

- تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك الإسلامية في الجزائر؛
- قياس الكفاءة التشغيلية في شركات الإستيراد و التصدير الجزائرية ؛
- قياس كفاءة الربح للبنوك الجزائرية باستخدام مغلف البيانات؛

قائمة المصادر و المراجع

مراجع عربية:

1. جعدي شريفة ، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية (دراسة حالة لعينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2012) ، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية تخصص دراسات مالية ومحاسبية بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بولاية ورقلة ، الجزائر ،2014.

2. د. أحالم بوعبدلي أ. أحمد عمان ، قياس درجة الكفاءة التشغيلية و دورها يف إدارة خماطر السيولة يف البنوك التجارية باستخدام أسلوب حتليل مغلف البيانات"DEA" ، دراسة حالة لبنك اخلليج اجلزائر AGB للفرتة 2010 - 2015 ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2016.

3. بوعبدلي أحلام و عمي سعيد حمزة ، دعم تسيير مخاطر السيولة في ضل إسهامات بازل الثالثة ، مقال منشور بمجلة الواحات للبحوث والدراسات بجامعة غرداية ، ولاية غرداية ، الجزائر ، العدد 02 ،2014.

مراجع اجنبية:

1-Subhash C. Ray, Nonparametric Measurement of Cost Efficiency of a Demand Constrained Branch Network : An Application to Indian Banking, University of Connecticut, Department of Economics Working Paper Series, 2011.

2-Ke-Chiun Chang, Chang-Liang Lin1, Yu Cao and Chia-Fu Lu, Evaluating branch efficiency of a Taiwanese bank using data envelopment analysis with an undesirable factor, African Journal of Business Management Vol, 5(8), 18 April, 2011, 3220-3228.

3-Chyan Yang, Hsian-Ming Liu, Managerial efficiency in Taiwan Bank branches: A

4- Athanassopoulos AD, Nonparametric frontier models for assessing the market and cost efficiency of large-scale bank branch networks, Journal of Money, Credit, and Banking, 30, 1998, 172–192.

5- Sherman D, Ladino G. Managing bank productivity using data envelopment analysis (DEA), Interfaces, 25, 1995, 60–73.

6- Athanassopoulos AD, Service quality and operating efficiency synergies for management control in the provision of financial services: evidence from Greek bank branches, European Journal of Operational Research, 98, 1997, 300–313.

7- Schaffnit C, Rosen D, Paradi JC, Best practice analysis of bank branches: an application of DEA in a large Canadian bank, European Journal of Opera- tional Research, 98, 1997, 269–289.

8- Zenios GV, Zenios SA, Agathocleous K, Soteriou AC, Benchmarks of the efficiency of bank branches Interfaces, 29, 1999, 37–51.

9- Camanho AS, Dyson RG, Data envelopment analysis and Malmquist indices for measuring group performance, Journal of Productivity Analysis, 26, 2006, 35–49.